خرائط مفهوم المواطنة وأبعاده في الواقع المصرى ..

د. علا ابو زيد
أ. هبة رءوف عزت

المواطنة والديمقراطية واللحظة التاريخية الراهنة

يتم الاقتراب من الخريطة السياسية لأى مجتمع ودراسة الملامح المستمرة والظواهر المستجدة عبر مفاهيم أساسية تعد مفاتيح الفهم والتحليل . بيد أن المفاهيم ذاتها متغيرة ، مساحاتها الدلالية مركبة ومتداخلة وقدرتها التفسيرية متفاوتة .

وقد شهد مفهوم المواطنة صعوداً فى كتابات النظرية السياسية بعد أن ظل مفهوم الدولة يشكل العمود الفقرى للمفاهيم السياسية ، ومنطلق دراسة الظواهر السياسية ، وحتى عندما شهد مفهوم المجتمع المدنى حفاوة فى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات فى دوائر البحث والتحليل ، فقد ظل يدرس فى علاقاته المتشابكة بالدولة شداً وجذباً ، صعوداً وهبوطاً ، فهو المفهوم المركزى ، وغالبية المفاهيم ترتبط به فى الدلالة والمعنى ، وتكتسب من تحولاته التجدد والتطور .

ولم يكن الاهتمام بمفهوم المواطنة محض عودة لتعريفات الحقوق المدنية والسياسية ، كما لم يقتصر على قضايا الوعى والهوية والانتماء التى شغلت حقلى الاجتماع السياسى ومجال الدراسات الثقافية الصاعد (كمساحة بينية فى قلب العلوم الاجتماعية والإنسانية) ، بل اكتسب مفهوم المواطنة أبعادًا جديدةً وتحرك إلى مكانة مركزية فى التفكير النظرى والنظر الإمبريقى بحثًا عن مؤشرات جديدة ودالة له فى الواقع السياسى الراهن ، بل ويمكن القول إنه صار «المفهوم المدخل» لدراسة العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية فى النصف الثانى من عقد التسعينيات بعد أن تعرضت دعائم مفهوم الدولة القومية للاهتزاز ، وبدلاً من استدعاء المواطنة كمفهوم وموضوع عند دراسة تحولات الظواهر والمفاهيم الكبرى فى النظرية السياسية كدراسة الدولة أو التنظير للمجتمع المدنى أو دراسة التطور

الديمقراطى ، صارت هذه القضايا والمفاهيم هى التى تنتظم كدوائر متشابكة حول المفهوم العائد من مجالات الفكر والفلسفة إلى قلب العلوم السياسية مع قدوم ألفية جديدة بكل ما صاحبها من تحولات كبرى فى بنية النظام الدولى ، وتغير فى دور الدولة ، وتعرض الفكر القومى لأزمة حادة ، وتزايد المشكلات العرقية والدينية من ناحية ، ووصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلى منعطف خطير فى الواقع الليبرالى من ناحية أخرى بعد أن أدى التطرف فى ممارستها إلى تهديد نسق القيم الذى يحكم العقد الاجتماعى ، مما أثر على التضامن الاجتماعى الذى يمثل أساس وقاعدة أى مجتمع سياسى ، وكذلك بروز فكرة العالمية وتحولات مفهوم الديمقراطية وقنوات المشاركة السياسية فى ظل العصر المعلوماتى .

والأصل أن مفهوم «المواطنة» هو أحد المفاهيم الرئيسية فى الفكر الليبرالى منذ تبلوره فى القرن السابع عشر كنسق للأفكار والقيم تم تطبيقه فى الواقع الغربى فى المجالين الاقتصادى والسياسى ، حيث يمثل الرابطة السياسية بين الفرد والدولة ويعكس تصور المنظومة الليبرالية للجماعة السياسية والعقد الاجتماعى والعملية التمثيلية السياسية والحقوق والمكتسبات الفردية ، وهو ما يتضمن أو يستبطن تصورات لدور الدولة وتشكيل الرابطة السياسية ومساحات الهوية وعلاقة الثقافة بالقانون ، والقانون بالدين والعرف والأخلاق ، وصيغ المشاركة واتخاذ القرار السياسى وطبيعة وحدود المسئولية السياسية .

ولم يكن مفهوم «المواطنة» فى الفكر الليبرالى أبداً مفهوماً جامداً ، بل شهد هذا المفهوم تغيرات عديدة فى مضمونه واستخدامه فى الأدبيات الليبرالية بمدارسها المختلفة ، واتسع نطاقه من الدلالة السياسية القانونية إلى الدلالة المدنية الحقوقية ، ثم إلى مساحات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ثم إلى مستوى العدالة فى المجال الخاص وتجسير الفجوة بين الخاص والعام (كما فى قضايا المرأة) ثم أخيراً فى مجال الهويات الثقافية الجماعية وحتى الاختبارات الذاتية للجسد فى المجال الخاص ومطالبتها بالشرعية القانونية فى المجال العام ، حتى وصف البعض المفهوم فى دلالاته الراهنة بالسيولة والانتشار ، وهى السيولة التى يوصف بها مشروع الحداثة والذى لا يمكن فهم المواطنة كمفهوم ليبرالى إلا فى إطاره الفكرى والفلسفى وفى انعكاس تحولات كلٍّ من المفهومين فى مرآة الآخر .

ومع هيمنة الإمبراطورية الأمريكية الجديدة على الساحة الدولية والإقليمية ، وبروز خطاب سياسى إملائى بشأن التحول الديمقراطى وكأن المنطقة لم تشهد جهوداً وطنية ومدنية وأهلية أصيلة وممتدة تاريخياً لنيل الشعوب حقوقها الديمقراطية وتطوير الأداء

السياسى ومواجهة الفساد والاستبداد منذ ما قبل الاستقلال ، حيث تشكلت مبكراً رؤى وطنية للمواطنة وللديمقراطية متنوعة المصادر والمشارب منذ بداية القرن العشرين ونمت فى مناخ ليبرالى تحت الاحتلال . ومن المؤلم أننا نتطلع لها اليوم بحسرة ، وهى الرؤى التى نمت مقترنة بمطالب الاستقلال الوطنى ، والتى تمثل الجهود الفكرية والنضالية للعدل والحرية التى شاركت فيها كافة التيارات والقوى الفكرية والسياسية دون استثناء .

من هنا تبرز أهمية العودة مجدداً إلى البحث المتعمق فى مفهوم المواطنة المصرية وكيف يمكن استجلاء أبعاده فى ظل التحولات ، ومعرفة ما هى مصادره وأسسه ، وما هى عناصر الثبات التى تميزه وكيف اكتسبت أبعاداً مركبة فى ظل التحولات الداخلية التى مرت بها مصر فى العقدين الماضيين ، ثم التى مرت بها المنطقة منذ مطلع الألفية الثالثة ، ومن ناحية أخرى ما هى المستجدات والمتغيرات التى يجب البحث فيها ابتداءاً والتى لم تنل حظها من التحليل ويتوقع أن تلعب دوراً حاسماً فى رؤى المواطنة المصرية فى ظل المنعطف الذى تمر به النضالات الديمقراطية الوطنية على كافة المستويات المؤسسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية ، والتى تتشابك مع ضغوط الخارج التى تضع لافتات التحول الديمقراطى فى سلة عولمة السوق الرأسمالية والتسوية الإقليمية على الشروط الإسرائيلية ، بما يجهض مسعى الديمقراطية الوطنى التاريخى تحت ضغط سياسات الهيمنة الدولية الراهنة التى تستخدم خطابًا ديمقراطيًا.. ضد الديمقراطية .

المواطنة المصرية ومستقبل التحول الديمقراطي

وتبرز أهمية نشر هذا الكتاب ليجمع بين دفتيه البحوث التى نوقشت فى المؤتمر السنوى لمركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ديسمبر ٢٠٠٣ فى هذه اللحظة التاريخية الراهنة لعدة أسباب:

أولاً: الحاجة لتحقيق تراكم فى الدراسات المصرية حول المواطنة المصرية والتى اقتصرت إما على بحث الحقوق الدستورية والقانونية ، أو مناقشة قضية الهوية من منظور اجتماعى قومى ، أو تلمس أبعاد قضية مواطنة الأقباط فى مصر بتشابكاتها المحلية ومحاولات التوظيف الخارجى ، دون محاولة رسم خريطة متكاملة تتضافر فى صياغتها اقترابات شتى وتتشابك مستويات متعددة للتحليل ، أو تشكيل رؤية مركبة تطرح فى ظلها أسئلة مثل : علاقة الجوانب القانونية للمواطنة بالواقع الفعلى فى ظل سياسات التكيف الهيكلى وما أفرزته من توازنات للقوة فى المجتمع وبين النخب المختلفة ، أو أثر العولمة على الهوية الاجتماعية /

الدينية للأقباط بالمقارنة بأثر تيارات المحافظة الدينية ، أو علاقة الدين بالسياسة ومساحته فى المجال العام وما يعبر عنه من مؤسسات ، وفك الارتباط بينه وبين التيارات السياسية الإسلامية ، ومدى الحاجة إلى تحريره من حسابات الأمن العام ليدخل فى مقومات الأمن القومى لعموم التيارات السياسية ، وهكذا .

ثانياً : يمكن من خلال دراسة الجدل حول مفهوم المواطنة بين التيارات الفكرية المختلفة تتبع تحولات الفكر المصرى (والذى كانت خريطة تياراته موضوع المؤتمر السنوى الخامس عشر السالف للمركز) باعتبار أن تاريخ أى فكر هو تاريخ الجدل والمناظرات بشأن المفاهيم المختلفة ، فإلى أين وصل مفهوم المواطنة فى الفكر السياسى المصرى وهل هو أحد الهموم المشتركة بين تياراته ويمثل مساحة نظرية يمكن الالتقاء عليها أم مساحة للتنازع تتفرق حولها مساحات الرؤى ، ومسارات الفعل السياسي؟.

ثالثاً : لأن مفهوم المواطنة مفهوم مركب يتشابك مع كافة الهموم الوطنية ، والإشكاليات الرئيسية المرتبطة بمفهوم المواطنة مثل علاقة المجتمع المدنى والعمل الأهلى بالدولة من ناحية، وبالقطاع الخاص من ناحية أخرى لخدمة أهداف العدل الاجتماعى وتحقيق العدالة التوزيعية مع تراجع دولة الرفاهية ، وكذا دوره على الساحة الدولية مع امتزاج الأجندات والمطالب الداخلية والخارجية فى قضايا البيئة والفقر ، وتزايد الوعى بحتمية إشراك المرأة فى المجال العام اقتصاديًّا وسياسيًّا ، والجدل بشأن دور الدين فى المجال العام وموقعه ، والتطوير المتسارع فى مؤسسات التمثيل الديمقراطى ودورها ، وأزمة المشاركة وانتشار ظاهرة العزوف السياسى فى النظم التى تتحول نحو الديمقراطية ومحاولة دفع المواطن للمشاركة ، ورؤى وتصورات الدولة الديمقراطية ، كلها قضايا تجعل المفهوم هو المدخل المناسب لمناقشة التغيير الديمقراطى وخريطته المنشودة وملامحه وآلياته ودوائره ، وإثارة التساؤلات بشأن علاقة الداخل بالخارج ، وتعقد دوائر الهوية لا بفعل تغيرات ثقافية وحسب ، بل بفعل تغيرات موضوعية وهيكلية ، بما لا يشكل بحال إلغاء لبعض دوائر الهوية بل تحولاً فى طبيعتها ومكوناتها ، مثلما هو الحال فى الانتقال من المعنى البسيط للبعد القومى للهوية المصرية إلى بعد أكثر تركيباً تتشابك فيه الأبعاد الاقتصادية والسياسية والقيمية بل والتجارب الإنسانية لقطاعات واسعة من المصريين بشكل معقد ومراوغ بل وملتبس فى أحيان كثيرة .

وهنا يلزم التمييز المركب والعميق بين الديمقراطية كمفهوم سياسى نبت فى ظله مفهوم المواطنة تاريخياً فى سياقات حضارية مختلفة ، وبين الليبرالية كمذهب اقتصادى تطور فى ظل العولمة تطوراً نوعياً حذرت الكثير من الكتابات النقدية من أنه يكاد يودى بأسس الفكرة الديمقراطية لغلبة الاعتبارات العملية النفعية الاقتصادية الليبرالية الرأسمالية على الاعتبارات الديمقراطية القيمية السياسية فى الواقع الغربى الآن ، وهو تحدى يبرز فى ظل فرض برامج التكيف الهيكلى والتحول نحو سياسات اقتصاد السوق التى تخلق شروطاً موضوعية فى واقعنا تصادر أفق الاجتهاد الديمقراطى الوطنى العادل ، بما يطرح التساؤل حول الإمكانية الحقيقية لتأسيس مواطنة متكافئة وعادلة فى ظل توازنات لا تحقق الحد المنشود من التكافؤ ولا العدالة فى الداخل الوطنى من ناحية ، وعلى المستوى الدولى من ناحية أخرى .

رابعاً : حيث إن الفكر الليبرالى - والخطاب السياسى الأمريكى تحديداً - يطرح نفسه الآن ، وبشكل شبه منفرد ، كبديل أوحد للواقع السياسى والفكرى (من خلال مقولتى نهاية التاريخ لفوكوياما وصراع الحضارات لهانتنجتون) وذلك فى دول العالم الغربى ، وهو الأمر الذى يرتهن بتحول الرابطة السياسية داخل مجتمعاتها من رابطة تقليدية تختلط بالروابط القومية التى أفرزتها صيغة الدولة القومية التى شكلت طبيعة دولة ما بعد الاستقلال ، إلى رابطة مواطنة (فى ذات الوقت الذى يواجه فيه مفهوم المواطنة الليبرالى أزمات نظرية وواقعية حادة فى موطنه الأصلي) لذا فإن بحث واقع مفهوم «المواطنة» ودلالاته النظرية والواقعية يمكن أن يساعد القوى الديمقراطية فى مصر على تمحيص واختبار الإجابات التى قدمها الفكر الليبرالى لمشكلات التعددية السياسية والدينية والعرقية ، واستكشاف مدى ملاءمة المفهوم للتعامل مع واقعنا المتشابك ، كما أن هذا البحث المطلوب فى أبعاد المواطنة والديمقراطية المختلفة إذا تم بشكل نقدى يمكن أن يجنب مجتمعنا الذى يسعى لصياغة نموذج ديمقراطى تكرار أخطاء ومشكلات نظرية وعملية وقعت فيها التجربة المصرية فى الداخل من ناحية والخبرة الليبرالية الغربية عبر مسيرتها من ناحية أخرى ، مما يمكننا من تمييز الثقافى / التاريخي/ الخاص فى الليبرالية الغربية عن الإنسانى / العام ، وتحديد ما يمكن الاستفادة به من أفكار ومؤسسات ، وما ينبغى تجاوزه نحو محاولة توليد بديل جديد وأكثر نفعاً وملاءمة ، مدركين أن أسئلة المواطنة – الوجودية الفردية والجماعية – لا يمكن استيرادها كما لا يمكن إعادة إنتاجها من تاريخنا ، بل نحن فى حاجة لبذل جهد فى بناء رؤى ديمقراطية معاصرة ديناميكية تستوعب مستجدات الساحة السياسية والمدنية العالمية وتستجيب لاحتياجات الواقع وتحاول معالجة وتخفيف تناقضاته ، وتجدد أصولنا الحضارية

بالبناء على مقاصدها ورؤيتها الإنسانية ، وهذه العملية الاجتهادية الجماعية التاريخية الممتدة لا يمكن فهمها فقط داخل ثنائية التقدم / الرجعية أو التنوير / الظلامية ، بل هى مسيرة جدلية تبرز فيها داخل كل تيار بل وكل نخبة فى شتى المستويات والدوائر رؤى أصيلة للعدل ، والمساواة والكرامة ، وأخرى مصطنعة أو مدعية وملفقة ، بما لا يمكن معه قبول الفرز الأيديولوجى الإقصائى أو التصنيف الحاد ، والحاجة لإدراك حتمية «ديمقراطية» عملية بناء الديمقراطية ذاتها .

وأخيراً : يهدف بناء خريطة القضايا والموضوعات التى سيتم استكتاب الباحثين فيها إلى تغطية أبعاد موضوع المواطنة المصرية بشكل وافٍ آملين أن يصبح هذا الكتاب مرجعاً يمثل **إضافة للمادة التدريسية** بالكلية فى مجال دراسة النظام السياسى المصرى فى وقت يجب الاهتمام به بالتعليم العالى ليس فقط على مستوى التطوير المؤسسى بل أيضاً صياغة رفيعة المستوى وإستراتيجية التوجه للمناهج والمراجع التى يدرسها الطلاب والموضوعات التى تغطيها توصيفات المواد المختلفة لتصب فى تشكيل رؤى واضحة للأهداف الوطنية والتحديات التى يواجهها الوطن والطموحات التى يجب أن يتطلع إليها أبناؤه فى عالم متغير .

محاور المؤتمر وموضوعاته

توزعت بحوث المؤتمر التى تنشر فى هذا الكتاب على عدة محاور تغطى خريطة مفهوم المواطنة وتدرس أبعاده المختلفة ، التقليدى منها والمستجد ، وأيضاً الأبعاد المتحولة والصاعدة من الخرائط المعروفة والتى يعاد تعريفها وتوصيف معالمها بحكم تغير الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، هذه المحاور هى :

المحور الأول : المواطنة المصرية موضوعاً للفكر والجدل السياسى

تسعى الأوراق فى هذا المحور لدراسة معنى المواطنة لدى كل تيار من تيارات الفكر المصرى ، ومصادر المفهوم ودلالاته ، وخريطة المفاهيم المرتبطة به داخل المنظومة المفاهيمية للأيديولوجية أو النسق المعرفى الذى ينطلق منه هذا التيار ، واختبار وجود مساحات التقاطع بين التيارات فى الفهم والمعنى ، والمرشحة لأن تكون مساحات تلاقٍ يتأسس عليها تيار وطنى جامع من عدمه ، وهى تضمن : الخطاب الليبرالى المعاصر ، والخطاب اليسارى ، والخطاب الإسلامى ، والخطاب المسيحي.

ثم ينتقل المحور لدراسة المواطنة فى الدوائر الحزبية والمدنية ، فيقوم بدراسات فى مفهوم المواطنة فى منظمات المجتمع المدنى التى تنشط من أجل تفعيل العمل المدنى والمشاركة ، ثم قراءة فى مفهوم المواطنة فى وثائق الحزب الوطنى الديمقراطى خاصة مع سعيه لتقديم فكر جديد يستخدم مفهوم المواطنة كمفهوم مركزى فى خطابه ، ويختتم المحور برؤية نقدية مقارنة لتاريخ المفهوم فى سياقات حضارية مختلفة بما يثير بعض القضايا النظرية والعملية حول سبل تفعيله والقضايا المركزية التى يجب أن تعطى أولوية عند التفكير فيه فى سياقات اجتماعية مختلفة.

المحور الثانى : المواطنة المصرية وجدلية القانون والسياسة

ينتقل هذا المحور إلى تحليل الأبعاد القانونية وجدلية القانون والسياسة فى فهم المواطنة المصرية ويبحث فى قضايا المواطنة عبر تفاعل العوامل والمتغيرات القانونية والسياسية ، بدءاً من قضية الجنسية المصرية والعلاقة بين المفاهيم القانونية والاعتبارات السياسية ، باحثاً فى المعايير التى بناءً عليها يتحدد حصول الإنسان على الجنسية المصرية ، أو يتم حرمانه من الحصول عليها ابتداءً ، أو حرمانه منها فى لحظة ما إذا كان حاملاً لها بالفعل ، وما هى الإشكاليات التى تثار حول قضية الجنسية المصرية فى الواقع المصرى الراهن والجدل بشأنها؟ (مثل جنسية أبناء الأم المصرية – الجنسية الإسرائيلية لأبناء المصرى المتزوج بحاملة الجنسية الإسرائيلية – الجمع بين جنسيتين والمناصب العامة والعسكرية وعضوية البرلمان – إسقاط الجنسية وشروطه ، وما هى الأبعاد السياسية التى تحكم تأسيس ثم تطبيق النص القانوني؟).

كما يتناول المحور المواطنة عبر حق المعرفة والتعبير ، إذ تمثل المعرفة ركيزة أساسية فى تحديد مسار واتجاه الفعل والسلوك السياسى للمواطن ، وللمعرفة وجهان : وجه الحق فى التعبير عن الرأى ونشره ، وحق الحصول على المعلومات والعلم بمجريات العملية السياسية وتطورها ، فما هى حدود ممارسة هذين الحقين فى الواقع السياسى المصرى ، فما هى القوى التى التفتت لأهمية هذه الحقوق؟ وهل تحتل المكانة اللائقة بها على أجندة القوى السياسية؟ وما هى المعوقات القانونية والفعلية الواقعية التى تحول دون ممارسة هذه الحقوق ، (حرية تأسيس الصحف – حرية النشر).

كما يثير هذا المحور مسألة الحق فى الخصوصية إذ يتحرك المواطن بين دوائر الحياة الشخصية ودوائر الفعل السياسى فى الحياة العامة ، فأين تتقاطع هذه الدوائر فيتمدد الحق فى

الحماية للذات من الذات الفردية من خلال مبدأ الحصانة للشخصيات السياسية ، وأين تنحسر مساحة الخصوصية ليصبح الشخص العام مسئولاً عن سلوكه الشخصى أمام الرأى العام؟ وما أثر ذلك على مبدأ المساواة بين المواطنين؟ وما أثر ذلك على كشف قضايا الفساد وحدود الجهات الأمنية والرقابية والصحفية فى الدخول إلى مساحات خصوصية الأفراد؟ وما هى الانعكاسات السياسية لذلك؟.

أيضاً يبحث المحور فى فكرة النظام العام فى القانون المصرى ، إذا كانت المواطنة من أبرز تعريفاتها هى تحقيق المساواة بين المنتمين لجماعة سياسية ما ، وحقهم فى الحضور السياسى والمشاركة فى تحديد مسارات الإدارة السياسية للمجتمع ، فإن فكرة النظام العام تصبح هى السياج أو الإطار العام الذى يتم ذلك فى ظله ، فما هو هذا النظام العام فى مصر؟وما تعريفاته؟ وما هى مصادره والأسس التى ينبنى عليها؟ هل يكفى التعرف عليه من خلال قراءة الدستور الذى يحدد الحقوق والواجبات ، أم إنه الفكرة والروح الجماعية التى أنشأت الدستور؟ وما هى ثوابته وما هى متغيراته ، وما هى معالمه الأساسية ، وما هى وسائل معرفة كنهه وطبيعته؟.

وأخيراً المحور يتناول القضاء المصرى بين الاستقلال والاحتواء حيث إن استقلال القضاء شرط لازم لإقامة الديمقراطية ، فيتم تحليل السياق التاريخى الذى مر به استقلال القضاء المصرى عبر المراحل التاريخية المختلفة ومشروعات الإصلاح التى جرت عليه وأيضاً محاولات الهيمنة عليه (مذبحة القضاء فى ٦٩) والتحولات فى العقدين الماضيين.

وبعد هذا القسم القانونى ينتقل المحور للبحث فى الواقع السياسى للمواطنة ، فيستعرض منهج النظر فى تشكل الجماعة السياسية وحركيتها التاريخية.

فإذا كانت الجماعة الوطنية تتمتع بمنظومة قيمية وثقافية تمثل مرجعية للقضاء والفقه القانونى عند تحرير مناط الذراع بشأن حقوق وواجبات المواطن ، والذى يحدد الأفعال والأقوال التى تعد مخالفة لها ، فما هى مصادر هذه القيم والأخلاق العامة؟.

ثم يبحث المحور فى قضية المشاركة السياسية والعقبات التى تمنع الانخراط فى العمل السياسى ، والقيود على مشاركة المواطن المصرى فى العمل السياسى المنظم. وخريطة القوى الفاعلة على الساحة وحدود ممارسة دورها ومشكلات تجميد نشاطها أو مصادرته ، وأثر ذلك على الساحة الحزبية. أيضاً يتم تناول تشكيل الرأى العام ومناخ المواطنة بين فاعلية

المواطن وعزوفه السياسى وكيفية اكتشاف تأثير المناخ السياسى على سقف المواطنة ومدى فعالية المواطن المصرى السياسية بين قيود السياسة الأمنية وشروط حقوق الإنسان الأساسية.

وأخيراً يستعرض المحور دور الجمعيات الأهلية فى تعزيز المواطنة وتقويم تجربة العمل النقابى والأهلى بين الفعل العام والتسييس ، ومحاولة فهم آليات العلاقة بين القانون والقوى السياسية والدولة فى رسم حدود المشاركة فى المجال العام للمواطن ، والمجتمع المدني.

المحور الثالث : المواطنة والمجال : تحولات الاقتصاد والاجتماع

ويسعى هذا المحور لتحليل مفهوم المواطنة من منظور مركب يدخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فى فهم ممارسة المواطن لحقوقه على المستوى اليومى ، فيبدأ بتحليل المواطنة والمشاركة السياسية على المستوى المحلى ، وما هى أهم المهام العاجلة لتنشيط المواطنة المحلية فى مصر؟ ثم ينتقل إلى دراسة القيود الاقتصادية على المساواة السياسية ، برسم تحولات الخريطة الطبقية فى مصر خلال تحليل الأبعاد الطبقية للرأسمالية بشقيها البيروقراطى والتقليدى ، وعلاقات الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا بالنظام السياسي. ولأن مواطنة المرأة قد أضحت من أهم القضايا التى تربط الاجتماعى بالسياسى فى مصر فيضم المحور بحثاً حول مواطنة المرأة وجدلية التمكين والتهميش ، مع البحث فى درجة التمثيل التى تحظى بها المرأة وشروط الدعم الذى تحصل عليه فى المجال السياسى والعام ، وتراوحات الموقف من تمكينها بين مؤسسات الدولة المختلفة ومصدر هذا التراوح والتناقض أحياناً وأثر البعد الثقافي.

وأخيراً يقدم المحور رؤية جديدة للمواطنة فى الواقع المعاش من خلال دراسة حق الحياة قبل الحقوق الاجتماعية عبر تحليل حقوق المواطن فى الشارع وأداء البيروقراطية متخذاً من حالة حوادث الطرق نموذجاً ، إذ يمثل التصاعد المفزع لحوادث الطرق حالة واقعية يتضح من خلالها أن الشرط الموضوعى للسلامة على الطرق يأتى بداهة كمقدمة لممارسة الحقوق الاجتماعية والسياسية ، ويعكس علاقة المواطن بالسلطة على مستوى القانون دون المستوى الدستورى ، ومن هنا التساؤل: ما هو مضمون هذا الحق وقيمته الواقعية وكيف يمكن اعتباره من شروط «حالة» الديمقراطية والمواطنة؟.

المحور الرابع : المواطنة والهوية

يبحث هذا المحور فى علاقة المواطنة بالهوية ومكوناتها المتشابكة ، فيبدأ ببحث فى ثنائية الدولة والدين ، ومساحة التوافق المجتمعى بما يتجاوز جدل العلمنة والدين لرؤية أعمق

تسعى لبحث حدود تأسيس الدولة المصرية وشرعيتها السياسية على أسس دينية أو قواعد قانونية حديثة ، وقيود اللجوء لمزج الشرعيتين معاً بالصيغة القائمة ، وأثر ذلك.

ثم تبحث فى تلك القضية من وجهة نظر مغايرة ببحث فى حدود الفصل بين الدين والدولة ، وما هى المساحات المحددة وأين خطوط التماس ، ولماذا تطغى الدولة على مساحة الدين وما أثر ذلك على مكون الدين للمواطنة المصرية من منظور ديمقراطي؟ وما هى الآليات التى استخدمتها القوى الاجتماعية والسياسية لإخراج الدولة من مساحات التدين والدين.

ثم يدرس المحور الدينى والسياسى المواطنة المصرية بين خبرة « الداخل الوطنية » وصيغ الخارج الدولية ، مع الأخذ فى الاعتبار الخبرة التاريخية للجماعة الوطنية المصرية (وفى إطارها المسلمون والأقباط).

ثم تتناول عدة بحوث فى هذا المحور قضية المواطنة والتعليم ، بدءاً من دراسة محتويات المناهج فى كل نظام تعليمى (مدرسى وجامعي) والقواسم المشتركة بينها؛ والتى تمثل مساحات ثقافة مواطنة مشتركة يبثها النظام التعليمى من خلال لعب دوره الأساسى كإطار وطنى محورى فى عملية التنشئة السياسية والاجتماعية ، وبحث سبل وآليات دراسة هذه المساحات.

ثم ينتقل المحور لدراسة الديمقراطية فى العملية التعليمية ودرجة وفائها بهدف أهم هو تعليم الديمقراطية. و يناقش علاقات القوة بين أطراف العملية التعليمية: المدرسة (إدارة ومدرسون) من ناحية ، والطلاب وأولياء الأمور من ناحية أخرى. فما هى قنوات التعبير (اتحادات الطلاب - مجالس الآباء) وما هى حدود وآفاق التطوير والتغيير المتاحة؟

وأخيراً يعرض المحور نتائج دراسة تم فيها استطلاع رأى عينة من الشباب حول المواطنة والمشاركة السياسية.

وفى القسم الأخير من المحور يتم تناول قضية المواطنة والإبداع من خلال بحث صورة المواطن والسلطة فى السينما المصرية ، وأيضاً ملامح الهوية القومية والمواطنة فى الفن التشكيلى المصرى ؛ لبحث كيف قامت المدارس الفنية ورؤاها الأيديولوجية بالتعبير عن المواطنة وتصويرها فى مجالات الإبداع والتى تشمل الأدب أيضاً.

المحور الخامس : المواطنة المصرية فى بيئة إقليمية ودولية متغيرة

ويبدأ المحور بالتحولات الإقليمية ، فمع إبرام معاهدة السلام تحول مفهوم العدو قانونيًا وسياسيًا ، فكيف أثر ذلك على تصورات الذات القومية التى هى من أركان هوية المواطنة؟ كما يستطلع المحور البعد العربى فى المواطنة المصرية ، وتطورات علاقة المواطنة المصرية بالأمن القومى العربى ، وإشكالية الجدل القائم حول ممارسة حقوق المواطنة على المستوى القطرى والعربى. فإذا كانت النظم العربية ليست نظماً ديمقراطية فكيف تستطيع أن تتوافق حول حقوق المواطنة على المستوى العربى إن كانت لا توفر البيئة الملائمة لممارسة هذه الحقوق على المستوى القطرى؟.

وأخيراً يبحث المحور واقع المواطنة المصرية فى عالم مفتوح ، و تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق كمتغير فارق ساهم فى وضع الجدل السياسى حول حقوق المواطن والديمقراطية فى مصر فى اتجاه بوصلة الخارج ، وبدا معها أن هذا العالم المفتوح لا يتكون فقط من مجال اتصالات حديثة وقوى سياسية وإعلام عابر للحدود فقط- وهو الوجه الأفضل للعالمية- وإنما أيضاً آلية عولمة وبطش عسكرى أمريكى ، فرضت نفسها على خلفية مناقشات قضايا الإصلاح السياسى وحقوق الإنسان فى مصر والعالم العربى ، وإن بقيت الساحة العالمية المدنية أفقًا للتعبير وأيضاً للسعى للتغيير الديمقراطى فى المنطقة والمناطق الأخرى من العالم التى تعانى من نفس الواقع الضاغط.

لقد شارك فى المؤتمر الذى يجمع هذا الكتاب أوراقه ووقائعه نخبة من الباحثين فى مجالات متعددة ، وكانت محاولة جادة للبحث والتفكير فى قضية بالغة الأهمية لمصر فى هذه اللحظة التاريخية ، سعت للبناء على جهود نظرية وعملية سابقة ، وإننا لنأمل أن يكون هذا الجهد الرصين خطوة على طريق نهضة هذا الوطن.

وعلى الله قصد السبيل .